العلّة النحويّة
بين القدماء والمحدثين *

د. جمال نمر رباح **

*تاريخ التسليم: 2015/4/12م، تاريخ القبول: 2015/6/10م.
** أستاذ مساعد/ جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين.

ملخص:

تتناول هذه الدراسة العلّة النحوية بين القدماء والمحدثين مسلطة الضوء على المفهوم اللغوي والاصطلاح للعلّة، متحدثة عن العلل عند النحاة والمناطقة والفقهاء، مركزة على مفهوم العلّة في النحو وأبرز من تكلم فيها في القديم والحديث موضحة أنواعها مقترنة بالأمثلة والشواهد الدالة عليها، ومواقف النحاة الأقدمين والمحدثين منها.

الكلمات المفتاحية: العلّة، النحوية، القدماء، المحدثين.

The Syntactic reasoning among old and modern grammarians

Abstract:

The aim of this study is to identify the syntactic reasoning among old and modern grammarians throwing some light on the linguistic and the terminology concept and this study handled the reasons among grammarians, logic scientists and religious people concentrating on the reason in syntax and those who talked about these reasons in the past and in the present time identifying the kinds of these reasons with examples and witnesses that indicate these reasons and the grammarians positions both the old and the modern ones.

Key words*: Reasoning, syntactic, old, modern*

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلال قدره وعظيم سلطانه كما يحب ربنا ويرضى، وصلى الله على سيدنا محمد أتمّ بريته خلقا وفضلا، المعلم الأول وعلى آله وصحبه وسلم وبعد: فإن العرب تكلموا بلغتهم على السجية والسليقة يعون مواقع كلمهم، وتقوم في عقولهم أبنيته، من غير تقنين أو تقعيد أو أصول مقرة من قبل، ولمّا كانت اللّغة هي الوسيلة الطبيعية في التعبير عمّا يجول في خواطرهم من أفكار وعواطف وانفعالات، ولما كانت طبيعة البشر تسأل دائما عن أساليب لغتها من حيث تفاوت درجات بلاغتها ومعاني مفرداتها من حيث ارتباطها بدلائل الإعراب، وبخاصة بعد أن وقع اللّحن في كلامهم وانتشر في لهجاتهم، إلى أن وصل القرآن الكريم خطرُه، دفعهم ذلك إلى دراسة لغتهم واستقراء نماذجها وتقعيدها فبادروا لوضع القواعد النحوية، بدأ المشوار بأبي الأسود الدؤلي، بأمر من الإمام علي كرم الله وجهه،وخلفه الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه وتلامذته الآخرون من بعده، ولقد كانت العلّة النحوية سارية على ألسنة الرعيل الأول من النحاة، وقد فتح الخليل الباب أمام النحاة واللغويين، حيث سُئل عن العلّة النحوية: أأخذها عن العرب أم من عند نفسه؟ فقال: ((إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإنْ لم يُنْقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي إنّه علّة لما علّلته منه فإنْ أكن أصبت العلّة فهو الذي التمست، و إنْ تكن هناك علّة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم... فإنْ سنح لغيري علّة لما علّلته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها[1]،ومع صحبتي لكتب النحو خلال دراستي الجامعية الأولى والثانية واطّلاعي على قواعد العربية، وكيف تعامل معها سلفنا الصالح من النحاة الأقدمين والمحدثين؟ لفت نظري التعليل النحوي وكيف كان للتعليل دور مهم في بناء القاعدة النحوية، وكيف كان الاختلاف بين النحاة وتباين مواقفهم من التعليل بالرضا والرفض، والقبول والرد وتبعهم بذلك أساتذتنا المحدثون في التعاطي مع نظرية النحو و قوانينها وقواعدها وأسسها. كانت العلة النحوية وأثرها في نشوء الآراء الإعرابية وتعددها حاضرة في ذهني، فما العلّة النحوية؟ ومتى نشأت؟ وما أنواعها؟ وآلياتها؟ وهل معرفة العلّة النحوية ضرورية لمعرفة النحو العربي؟ ألم تعقد العلّة النحوية النحو وبخاصة العلل الثواني والثوالث؟ وهل هي ضرورية للمتعلم؟ وعليه فقد عزم الباحث على أن يجيب على عدد من الأسئلة التي تدور في خلده وخلد الحريصين على هذه اللغة من التفكك والضياع في حدود هذا البحث تحت عنوان:

(**العلّة النحوية بين القدماء والمحدثين**).

العلّة النحوية:

قبل الحديث عن العلّة النحوية بوصفها مصطلحاً تناوله النحاة، لابد من الحديث عن العلّة في اللغة،ففي لسان العرب في مادة «علل» علّل– يعلّل– تعليلا– علّل الشيء بين علّته وأثبته بالدليل وعلّة الشيء سببه، فالعلّة في اللغة السبب. وهي الحدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأن تلك العلّة صارت شغلا ثانيا عن شغله الأول [2] وهي السبب، وفي حديث عائشة رضي الله عنها : فكان عبد الرحمن يضرب رجلي بعلّة الراحلة أي بسببها وهذه علّته: سببه [3].

واستخراج علّة الحكم تتطلب التدبر وكثرة المعاودة، فهي مشابهة لعلمهم في إبلهم، قالوا: عللت الناقة إذا حلبتها ثم رفقت بها ساعة لتفيق، ثم حلبتها، فتلك المعالّة والعلال [4].

والعلّة عند أهل المناظرة والفلاسفة العلّة من كل شيء سببه والجمع علّات وعلل، وعند الفلاسفة كل ما يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بواسطة انضمام غيره إليه علّة لذلك الآخر والأمر معلول له، وهي علّة فاعلية، أو مادية أو صورية أو غائية، وجاء في معنى التعليل عند أهل المناظرة: تبين علّة الشيء والتعليل: ما يستدل به من العلّة على المعلول والفعل منه علل وجاء في معناه: علّل الشيء بين علّته وأثبته بالدليل [5].

أما العلّة في الفقه، فيطلق اللفظ بإزاء مفهومين **الأول**: الحكمة الباعثة على تشريع الحكم، وهي مصلحة يطلب جلبها أو تكميلها، ومفسدة يطلب درؤها أو تقليلها، ولما كان المراد بالعلّة تعريف الحكم، والمعروف لابد أن يكون ظاهرا منضبطا، وكثير من هذه الحكم قد يكون خفيا، وقد يكون منضبطا فلا يصلح أن يكون معروفا، مست الضرورة إلى اعتبار شيء آخر للتعريف يكون وجوده مظنة لوجود تلك الحكمة وهي **المفهوم الثاني** لكلمة علّة فتكون الوصف للظاهر المنضبط الذي يكون مظنة وجود الحكمة [6].

أما في الاصطلاح، فهي دليل على الحكم النحوي بوصفها أحد

أركان القياس الأربعة: الأصل والفرع والعلّة والحكم [7].

والعلّة النحوية هي الركن الثالث من أركان القياس الأربعة، ويقصد بها العلاقة الجامعة بين المقيس عليه والتي لأجلها أعطي المقيس حكم المقيس عليه، والعلّة الجامعة هي ما يراه النحاة من أشياء يستحق بها المقيس حكم المقيس عليه، وهي الصّلة أو المميز التي من أجلها أعطي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه [8]. وهي في اعتقادي الجواب عن الحكم الإعرابي رفعا ونصبا وجرا وجزما.

ولقد امتد التأليف في العلّة النحوية منذ نشأة علم النحو على أيدي الرعيل الأول على يدي عبد الله بن أبي إسحق، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، والخليل، وبرزت في زمن سيبويه إلى قرننا هذا إلا

أن مناهج البحث فيها قد تنوعت وتنوع الحديث عنها، فبدأ التعليل عفويا فطريا مختلطا بغيره من العلوم إلى أنْ تثبتت جذوره في الأرض واستقل عن غيره وأصبح قائما بذاته وذلك لحاجة العرب إلى تعليم أبنائهم أصول لغتهم وقواعدها. وكان من الطبيعي أن يُسأل عن السبب الذي يقف وراء كل حكم من الأحكام وكل قاعدة من القواعد وكل قياس من الأقيسة التي وضعها النحاة، وكانت العلّة في بداية التعليل بسيطة تناسب مستوى التلاميذ التي يسألون عنها، إلى أن قامت المذاهب النحوية وبدأت الاختلافات والمؤاخذات النحوية تنشب بين المدرستين، وبين علماء وزعماء كل مدرسة وأخرى، وذلك لما تحتاجه كل مدرسة للدفاع عن وجهة نظرها.

ومما تقدم يمكن لنا أن نرصد ثلاثة أنواع من العلل وهي:

1. **العلّة المنطقية** أو الكلامية: وهي علّة غائية في طبيعتها يكشف بها عن تلازم عقلي بينها وبين المعلول، فهي علاقة معية ومصاحبة [9].
2. **العلّة الفقهية**، وهي علّه تعبدية تكشف عن الصالح العام أو المصالح المرسلة، وتسبق في الوجود من المعلول [10].
3. **العلّة النحوية**، فهي علّة حسّية تكشف عن نتيجة الاستقراء، وهي ضرورية في بعض الحالات وتلحق معلولها في الوجود [11].

أما العلّة النحويّة فقد ذكر لها الزجاجي في كتابه (الإيضاح في علل النحو)[12]**، ثلاثة أنواع هي:**

1. **العلل التعليمية**: وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب.
2. **العلل القياسية**: وهي الأجوبة الثانية في أحكام الإعراب والبناء وتسمى أيضا بعلّة العلّة، وهي ما يسميها الدينوري (6) بالعلّة الحِكْمية، وكأنها علل تظهر حكمة العرب عن طرق كشف صحة أغراضهم.
3. **العلل الجدلية النظرية**: وهي الأجوبة الثالثة في أحكام البناء والإعراب وتسمى أيضا بعلّة علّة العلّة.

"كأن يقال: لم نُصبَ زيد ب (إنّ) في قوله: (إنّ زيدا قائم) ؟ ولمَ وَجَب أنْ تنصب (إنَّ) الاسم؟ والجواب في ذلك أنْ نقول: لأنها وأخَواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُمِلَت عليه وأُعْمِلَتْ إعماله لمّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو: ضرب أخاك محمد، وما أشبه ذلك [13].

وأما العلل الجدلية النظرية، فكل ما يعتل به في باب (إنّ) بعد هذا، مثل أنْ يقال لك:

فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلية؟ أم الحادثة بالحال؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله؟ وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذلك الفرع؟ أي علّة دعت إلى إلحاقها بالفرع

دون الأصل؟ إلى غير ذلك من الأسئلة، فكل شيء اعْتُلّ به عن هذه المسائل داخل في العلل الجدلية [14].

وبيّن ابن جني في كتابه (الخصائص) الفرق بين علل النحو وعلل الفقه، وذلك بأنّ علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين، إذ يقول: " اعلم إنّ علل النحويين، وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين، أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه؛ إنما هي أعلام وإمارات لوقوع الأحكام وكثير منها لا يظهر فيه وجه الحكمة، كالأحكام التعبدية، بخلاف النحو، فإنّه كلّه أو غالبه مما تدرك علته وتظهر حكمته [15].

ومختصر العلّة في النحو أنها كانت عند سيبويه ومن عاصره وسبقه مستمدة من روح اللغة معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها، ولم تكن ذات طبيعة فلسفية، وإن كانت فكرتها في الأصل مقتبسة من التفكير الفلسفي، إن الخليل وصحبه اعتقدوا بسلامة ذوق العربي وروعة حكمته، فهجموا بظنهم على موطن العلّة محاولين انتزاعها وتوضيحها وكان أسلوبهم أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الجدل والتأويل، حتى جاءت طبقة أفردت للعلّة كتبا خاصة بها فألف قطرب المتوفى سنة 206 هـ كتاب (العلل في النحو) وألف المازني المتوفى سنة 248هـ (كتاب علل النحو) فلم يبلغ القرن الثالث نهايته حتى كانت علل النحو موضوعا ذا قيمة ترمقه أنظار النحاة، ويكتبون فيه ويتخذون منه وسيلة امتحان واختبار [16].

وقد استفحل أمر العلّة في القرنين الثالث والرابع الهجريين، ومما ساعد على ذلك امتزاج النحو بالمنطق آنذاك، وتبين ذلك واضحا عند الرماني من علماء القرن الرابع حتى قال أبو علي الفارسي: إنْ كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإنْ كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء.

وبين الخليل والرماني يأتي الفراء الذي عني بالتعليل، ومن أعلام القرن الثالث المبرد الذي يعدّ العلّة رديف الحكم النحوي لا تفارقه، وكان شديد الاهتمام بالتعليل يتخذ منه سلاحا للمناقشة والبحث، أشهره في مناقشاته مع الزجاجي ومن معه من حلقة ثعلب. كما وقف في وجه سيبويه لأنه قبل قول الخليل خاليا من التعليل. واستفحلت العلّة النحوية في القرن الرابع الهجري، حيث تُرجم منطق أرسطو، فقد تأثر النحاة بمنطق الحسية، الذي اعتمد عليه أرسطو، إذ حاول المناطقة أن يجعلوا لكل حكم أو قاعدة علّة، وذلك نوّع العلّة وأقحمها في كل ضرب من ضروب الكلام، قال السيوطي نقلا عن أبي عبد الله الحسن بن موسى الدينوري في كتابه (ثمار الصناعة) : اعتلالات النحويين صنفان: علّة تطّرد على كلام العرب

وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلّة تظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأولى أكثر استعمالا وأشد تداولا وهي واسعة الشّعب[17]. وقد تأثرت العلّة النحوية بالفقه والدراسات الأصولية، فقد روى السيوطي في الاقتراح: « إنّ أصحابنا انتزعوا العلل من كتب محمد بن الحسن، وجمعوها منه بالملاطفة والرفق[18].

واستفحلت العلّة النحوية وتطورت وتعددت فهناك من المسائل

ماذا لقينا من المستعربين ومن
قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا
إنْ قلت قافية بكرا يكون بها
بيت خلاف الذي قاسوه أو ذرعوا
قالوا: لَحَنْتَ وهذا ليس منتصبا
وذاك خفض، وهذا ليس يرتفع
كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم
وبين قوم على إعرابهم طُبعوا
ما كلّ قوليّ مشروحا لكم فخذوا
ما تعرفون، وما لم تعرفوا فدَعوا[19]

لقد كان ابن جني مغرما بالعلل يدافع عنها، ويذود عن حماها، وهو الذي قسّم العلل أقسامها المختلفة، وحاول إخضاع قواعد النحو جميعا لها، وكتاب (الخصائص) سجل حافل لهذه العلل، ومرجع واف لكل باحث فيها، غير إن ابن جني يرى أن تسمية علّة العلّة إنما هو تجاوز في اللفظ أما في الحقيقة فإنّه شرح وتفسير وتتميم للعلّة.

لذا فإنّ الباحث يرى أن ابن جني يهاجم الذين عقدوا النحو ومالوا به باتجاه الفلسفة، وبخاصة عند حديثهم عن علّة العلّة، فقد ذكر في كتاب الخصائص أن أبا بكر (ابن السراج) ذكر في أول أصوله هذا ومثّل له برفع الفاعل، قال: فإذا سُئلنا عن علّة رفع الفاعل، قلنا: ارتفع بفعله، فإذا قيل، وَلِمَ صار الفاعل مرفوعا؟ فهذا سؤال عن علّة العلّة، وهذا موضوع ينبغَي أن تعلم منه أن هذا الذي سمّاه علّة العلّة هو تجوز في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير، وتتميم للعلّة ألا ترى أنه إذا قيل له! فلِمَ ارتفع الفاعل؟ قال: لإسناد الفعل إليه فكان مغنيا عن قوله: إنما ارتفع بفعله حتى تسأله فيما بعد عن العلّة التي ارتفع لها الفاعل[20].

في حين نجد ابن جني يعقد بابا في (الخصائص) يفرق فيه بين نوعين من العلل، وهما العلل الموجبة: وهي التي تُبنى على الإيجاب كأن يكون الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا، فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مُقْتَصَر بها على تجويزها، أما الثانية، فهي: العلل المجوّزة: وهي التي تُبنَى على سبب يكون الحكم فيه جائزا لا واجبا، مثل أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم الكلام بها وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، فأنت مخير إن شئت جعلتها صفة وإنْ شئت جعلتها حالا، فنقول: مررت بزيد رجل صالح على الصفة ورجلا صالحا على الحال[21].

ويرى تمام حسان أنّ اعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدى من كلام العرب، وضرب آخر يسمى علّة العلّة، مثل أنْ يقولوا: لمَ صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا؟ ولمَ إذا تحركت الياءَ والواو وكان قبلهما مفتوحا قلبتا ألفا، وهذا لا يكَسبنا كما تكلمت العرب، وإنما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، ويبين فيها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات[22]. فالواضح من الكلام السابق أن النحويين ارتضوا من العلل ما النحوية ما ذكر لها النحاة أكثر من علة فيما يعرف بالعلل الأول والثواني والثوالث ما جعل الدراسات النحوية أكثر تعقيدا، وينظر إلى علم النحو نظرة مليئة بالنفور والاشمئزاز.. حتى إنّ الشعراء أنفسهم وجهوا كثيرا من النقد المرِّ اللاذع للنحاة الذين كانوا يعترضون على أشعارهم لمخالفتها بعض أقيستهم.

فهذا الشاعر عمار الكلبي قد عيب عليه بيت من الشعر، فامتعض لذلك فقال: (البسيط)

يحتاج إليه المتعلم أو المعلم، ونفوا النوع الآخر الذي لا صلة له بعملية التعلم والاكتساب فالعلّة المقبولة هي العلل الأول.

ويفسر ابن جني ما يقصده ابن السراج من (علّة العلّة) إذ يروي عن الزجاج: قال أبو إسحق في رفع الفاعل ونصب المفعول: إنما فُعِلَ ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل فهلّا عُكِسَتْ الحال فكانت فرقا أيضا، قيل: الذي فعلوه أحزم، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته وذلك ليَقِلَّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفّون، فجرى ذلك في وجوبه ووضوح أمره مجرى شكر المنعم، وذم المسيء في انطواء الأنفس عليه، وزوال اختلافها فيه، ومجرى وجوب طاعة القديم سبحانه لما يُعَقبُهُ من إنعامه وغفرانه[23].

ونرى السيوطي في (الاقتراح) يذكر تقسيمين آخرين للعلل، فالأول باعتبار الشيوع، وذكر تحته قسمين:

- **أولاً: العلل المطّردة**: وهي التي تقاس على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وجعل تحتها أكثر من أربعة وعشرين نوعا منها: علّة سماع وعلّة تشبيه، وعلّة توكيد، وهي العلل التعليمية.
- **ثانياً: العلل الحِكْمية**: وهي التيُ تظهر حكمة العرب وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهي العلل الثواني.

والثاني حسب طبيعة العلل، وتحته ثلاثة أقسام: العلّة البسيطة، والمركبة والقاصرة[24].

ثم نأتي إلى نحاة الأندلس، ويمثلهم ابن مضاء القرطبي وأبو حيان الأندلسي، فابن مضاء قسم علّة العلّة إلى قسمين: سمى إحداهما العلّة الثانية، والأخرى العلّة الثالثة، ويتبع ابن السراج في إباحة العلّة الأولى، وفي رفضه للعلّة الثانية أو العلّة الثالثة، يقول ابن مضاء: « وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: (قام زيد)! لمَ رُفع؟ فيقال: لأنّه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولمَ رُفع؟ فَالصواب أنْ يقال: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقَراء من الكلام المتواتر، ولا فرق بين ذلك وبين مَن عرف أنّ شيئا ما حرام بالنص، ولا يحتاج بالاستقراء من الكلام المتواتر، إلى استنباط علّة

لينتقل».

وفي هذه القضية يقول تمام حسان: إن ما أورده ابن السراج، والزجاجي وابن جني وابن مضاء يكشف على وجه العموم عن نظرة تعليمية غير علمية إلى المشكلة، لأن العلل التي ساقوها هي في جملتها غائية: أولها علة تعليمية تفيد حكما نحويا يقول: زيد مرفوع لأنه فاعل، والثانية علة تركيبية تقول: إن الاختلاف في الحركة بين الفاعل والمفعول إنما جاء للفرق بينهما، وهذا شبيه بقولنا: ليؤمن اللبس، وهذا شبيه أيضا بما يرد في المصطلح الحديث من الكلام عن (القيم الأخلاقية) والثالثة جدلية ليس لها جواب مقنع ولا مانع من الرد عليها بعكسها[25].

أما أبو حيان فقد مال إلى رأي ابن مضاء في إلغاء العلل الثواني والثوالث؛ لأن علم اللغة والنحو ليس بحاجة إلى التعليل، يقول: وعلم العربية إنما هو من باب الوضعيات العربية ففي الحقيقة لا يحتاج فيه التعليل كما يحتاج في علم اللغة إلى التعليل..[26].

فابن حيان نفر من التعاليل وطرحها، ونادى بترك ما لا فائدة فيه منها، وما لا يكسبنا علما باللغة أو النحو العربي، ويرى أن أكثر العلل تخرج عن الغاية من النحو وهي صحة النطق عند المتكلم، ويرى أن النحو ينبغي أن ييسر على الناشئة، وأن نخرج منه هذه العلل المعقدة.

آراء القدماء والمحدثين في العلة النحوية:

ولعله من المفيد في هذا المكان أن نوجز موقف بعض النحاة القدماء والمحدثين في العلّة النحوية:

أولا: آراء القدماء

1. يعد عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي، وأبو عمرو بن العلاء (154 هـ) أول من تكلما بالعلّة النحوية وكانت عنده علة بسيطة تبين سبب بعض الأحكام النحوية. [27]

2. الخليل بن أحمد (170هـ) أول من بسط القول عن العلل التي يعتل بها: أهي عن العرب أم اخترعها من نفسه؟ فقال: « إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإنْ لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لما علّلته منه... فإن سنح لغيري علّة لما علّلته من النحو أَلْيَقُ مما ذكرته بالمعلول فليأت به [28]

3. سيبويه (180هـ) تلميذ الخليل، توسع في العلّة وأورد في (الكتاب) عللا منثورة أخذ أكثرها عن شيخه الخليل، وقد ذكرت خديجةالحديثي أكثر من ست وخمسين علّة عند سيبويه، منها علّة السببية وعلّة تخصيص، وعلّة مقابلة، وعلّة إهمال، وعلّة جوار، وعلّة تغليب... [29].

ويلاحظ على تعليلات سيبويه بأنها تعليلات تعليمية هدفها تثبيت الأحكام والشرح والتفسير، ولا يتجاوز ذلك إلى العلل الجدلية التي يكتنفها التعقيد والغموض.

1. أبو بكر بن السراج (316 هـ) في كتابه (الأصول) اهتم بالعلل الأول، قال في فاتحة كتابه: «واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علّة العلّة...ثم قال وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلّة التي إذا اطّردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع؛ لأنه كتاب إيجاز [30].

2. أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (325 هـ) حيث أفرد له كتابا سماه (علل النحو) توسع فيه وتجاوز العلل الأول إلى العلل الثواني والثوالث، وقد يحشد للحكم النحوي الواحد ما بين ثلاث علل وسبع، وقد يتعدى ذلك في بعض المواضع فيصل إلى العشر أو يزيد، ويكون عنده أحيانا توليد العلل داخل الحكم الواحد فتصل إلى ست عشرة علّة أو تزيد، وإمعانا في التفصيل والاسترسال لم يكتف بتعليل ما هو موجود بل علل ما استعملوه وما تجنبوه [31].

3. أبو القاسم الزجاجي (337هـ) سار على نهج الوراق في التوسع، وجمع ما استطاع من علل السابقين التعليمية منها القياسية والجدلية، ذكر في مقدمة كتاب (الإيضاح) أنه أنشأه في علل النحو خاصة والاحتجاج له، وذكر أسراره وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول، وإنه لم يذكر من العلل التي ذكرها إلا الأجود والأسدِّ منها، وأهمل كل العلل التي تكلم عليها العلماء[32].

4. أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ) أطال الحديث عن صلتها بعلل المتكلمين والفقهاء. وذكر أمثلة كثيرة للعلل وشيئا من قصص العرب في ذلك، وتحدث عن تعارض العلل، وعلّة العلّة، وقد أفاد من السابقين كابن السراج، وأورد شيئا من مسائلهم ورد على بعضها، كما وردَّ على من اعتقد فساد علل النحويين، ووصفه بالضعف لأحكام العلّة [33].

5. ابن مضاء القرطبي (592هـ) دعا ابن مضاء في كتابه (الرد على النحاة) إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث (القياسية والجدلية) وقال بوجوب سقوطهما من النحو؛ لأنها لا تزيد في العلم، والجهل بها لا يضر، وقسَّم العلل الثواني ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم ثالث مقطوع بفساده [34].

6. ولعل تأثره بمذهبه الفقهي الظاهري، ورغبته في التخفيف عن المتعلمين وتخليص النحو من التعقيد هو الذي دفعه إلى ذلك، إلا أنّه مضطر للقول بالعلل الأول وبعض العلل الثواني، وهو ما سماه (المقطوع به) [35].

7. أبو حيان الأندلسي (745هـ) مال أبو حيان إلى رأي ابن مضاء في إلغاء العلل الثواني والثوالث؛ لأنّ علم اللغة والنحو ليس بحاجة إلى التعليل، مع علمه بالحاجة إلى العلل الأول، وقد كان مؤيدا لرأي سيبويه مدافعا عنه، منطلقا من الحق والدليل وليس متعصبا لهوى أو لمذهب، فهو يميل إلى البصريين في الأسس التي بُني عليها القياس، فلا يستعمله إلا إذا كان هناك أدلة كثيرة وشواهد عديدة، فمن ذلك رفضه القول في (حم) حمون، لأنّه لم يسمع، ويمتنع، لأن القياس يأباه [36] .فأبو حيان لا يشغل نفسه بالعلل العقلية التي يتلاعب بها النحاة لتدل على مقدرتهم الذهنية، وقوتهم الفكرية، والعلّة عنده أصل القياس، وهي الموجبة له، ولكنه لا يهتم بعلّة القياس أولا، وإنما يهتم بالقياس نفسه؛ لأنّ القياس عنده ليس أمراً عقليا يرجع إلى التفكير أو المنطق، وإنما موجبه كثرة الشواهد، واتساع السماع، وقد هاجم أبو حيان العلل العقلية والجدلية (الثواني والثوالث) فيقول: والصواب في ذلك ما حرره بعض أصحابنا: إن التعرض لامتناع الجر من الفعل أو الجزم من الاسم ولحوق التاء الساكنة للماضي دون أخويه، وأشباه ذلك من

تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادئ اللغات، وذلك ممنوع لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال إذ ما من شيء إلا ويقال فيه لمَ كان ذلك؟ وإنما يُسأل عما كان يجب قياسا فامتنع، والذي كان يَجب قياسا هنا خفض المضارع إذا أضيف إليه أسماء الزمان، نحو هذا اليوم ينفع، وجزم الأسماء التي لا تنصرف لشبهها بالفعل وعلّة امتناع الثاني ما يلزم من الإجحاف لو حذفت الحركة أيضا حذف التنوين، إذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة [37].

8. ابن الحاجب (646هـ)، نظر إلى العلّة نظرة التقديس والإجلال سار على نهج البصريين، حمل النحو في زمانه، آمن بالعلل الأولى كأستاذه سيبويه، فمن ذلك تعقيبه على الزمخشري حينما أملى في المفصل:» المبنيّ هو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل، قال ابن الحاجب:» هذا الحد ليس بمستقيم لأنّه أتى في الحد بواو العطف، فإنْ قصد الجمع لم يستقم إذ ليس شيء فيه سكون وحركة في آخره، وإن قصد معنى: (أو) كان فيه تزوَد لفظي في استعماله الواو، بمعنى (أو) واستعماله لفظ أو في الحد الواحد [38].

9. الرضيّ الاستراباذي: لم يغفل الرضي الاستربـاذي العلّة في شرحه لكافية ابن الحاجب ولا شرحه لشافية ابن الحاجب، ولكنه لم يفرد لها كتابا، وإنما اتخذ منها في الشرح في مواضع كثيرة، وكانت العلّة وسيلة لديه لتفسير الظواهر النحوية واللغوية، وشرحها شرحا مفصلا، وقد ورد لفظ العلّة في أماكن كثيرة من شرحه للكافية، وقد سجل الرضي بين حين وآخر بعض الآراء في العلّة، نحو قوله في أول باب (غير المنصرف) :» اعلم أولا أنّ قول النحاة إنّ الشيء الفلاني علّة لكذا، لا يريدون به إنّه موجب له، بل المعنى إنّه شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبته بين ذلك الشيء وذلك الحكم، والحكم في اصطلاح الأصوليين ما توجبه العلّة [39].

10. ونظر الرضي إلى العلّة النحويّة نظرة كلية، وأخرى جزئيّة، فهي لديه تامة، لكنها قد تتجزأ، عندئذ تسمى بجزء العلّة، فيكون مجموع علّتين فرعيتين علّة تامة ولا يحصل الحكم إلا إذا كانت العلّة تامة قال في الباب السابق بعد الكلام المتقدم: وتسميتهم أيضا لكل واحد في غير المنصرف سببا وعلّة مجاز؛ لأن كل واحد منها جزء العلّة، لا علّة تامة إذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم، فالعلّة التامة إذن مجموع علّتين أو واحدة منها تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحد منها [40].

ورأى الرضيّ أن أصل العلّة هو الاطراد، وقد ظهر ذلك في أبواب كثيرة منها باب المؤنث والمذكر وباب المفعول به، إذ يقول إن المفعول له هو العلّة الحاملة لعامله، وليس بمعمول كما ظن بعضهم نظرا إلى ظاهر قولهم» ضربته تأديبا، وإن الضرب علّة التأديب، وإنما قلنا ذلك لأنّه لا يطرد في نحو: قعدت جنبا، وجعل المفعول له علّة لمضمون عامله يطرد لأنّ التأديب علّة حاملة على الضرب، ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علّة؛ لأنّ اللام في قوله: له: للتعليل، وهي تدخل على العلّة لا المعلل، نحو: فعلت هذا لهذه العلّة [41].

فنجده قد تحدث عن العلّة الغائية والحاملة، وما تقدم يبين أن الرضي لم يكن على بعد من العلّة ومفهومها، بل إنّ له فيها نظرات.

ثانيا: آراء المحدثين

أما المحدثون فنجد كثيرا منهم يدعو إلى إلغاء العلل الجدلية، ومنهم من وقف إلى جانب التعليل ودافع عنه ونقف على رأى بعض هؤلاء المحدثين:

1. شوقي ضيف: يقول في مقدمة كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي: وإذا أخذنا نفحص هذه العلل التي نسّقها الزجاجي في كتابه وجدنا كثرتها تخرج عن الغاية من النحو، وهي صحة النطق عند المتكلم، إلى ما يمكن أن نسميه فلسفة العلل النحوية، وهي فلسفة في جمهورها غير عملية، وليس وراءها أي طائل نحوي[42]. فهو يرى أن أكثر العلل تخرج عن الغاية من النحو، وهي صحة النطق عند المتكلم، ويرى أن النحو ينبغي أن يُيَسّرَ على الناشئة، وأن تخرج منه هذه العلل المعقدة. فهو يرى أن العلل الأولى التي تفيدنا في الأحكام الإعرابية وهي ما يحتاجه الناشئة في تعلّم النحو.

2. عباس حسن، تابع عباس حسن من يدعون إلى وجوب طرح التعليل، وبأنّه لا يثبت مما يعلل به النحويون إذا سلط عليه النظر إلا الفذ الفرد، بل لا يثبت منه شيء البتة، ولذلك كان المصيب منهم يقول: هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك، وربما اعتذر لهم بأن عللهم، إنما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة ويتدرب بها المتعلم.

3. مازن المبارك: يرى أن العلّة ليست أمرا لازما لنا دوما بل علينا أن نكتفي منها بما يحقق غاية النحو من تعليم وضبط للغة وأن نترك الإلحاح في السؤال عنها، وبهذا نجده يرى أن نظرة الكوفيين إلى اللغة وما يرد من شواهد غير مطابقة للقياس المصطنع نظرة فيها الكثير من الحق والسداد [43].

4. عبد الستار الجواري: وقف إلى جانب التعليل ودافع عنه، يقول: وذلك (التعليل) ضرب من إثارة التفكير لا سبيل إلى رده أو الوقوف في وجهه بل ليس من مصلحة البحث العلمي ولا من التوافق في العلم أن يُهمل أو يترك. وإذن فالبحث ليس عقيما على الإطلاق ولا هو معدوم الفائدة بحد ذاته ولكن يكون كذلك إذا انحرف عن طبيعة الدراسة اللغوية وأهمل أصولها واشتغل بالتعليل المنطقي المجرد الذي لا يرتبط بواقع اللغة ولا يستند إلى طبيعة تركيبها والتعبير عنها [44].

أنواع العلل:

اختلفت العلل المستخدمة عند النحاة وتنوعت فجاءت كثيرة واضحة وغير واضحة، وهذه العلل لها من الأمثلة في كتب النحو ما يؤيد استخدامها، ويعد كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، من أهم كتب الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية، وهو معين ثرّ لاحتجاج كل فريق لرأيه. إذ لابد للاحتجاج من علّة، ولقد رفض أغلب النحاة العلّة الثانية والثالثة وقبلوا العلة الأولى مما يضعهم في زمرة المعلمين لا زمرة الباحثين، وذلك لصلاح هذه العلّة لقاعة الدرس، دون البحث.

ولقد جعل النحاة العلل الأولى أربعا وعشرين علّة، رصدها تمام حسان في كتابه الأصول، ناقلا لها عن السيوطي في الاقتراح، وجعلوها اثني عشرة زوجا متقابلا وهي [45]:

1. علّة التشبيه	وتقابلها – علّة الفرق
2. علّة التنظير	وتقابلها – علّة النقيض
3. علّة المشاكلة	وتقابلها – علّة التضاد

4. علّة الوجوب وتقابلها – علّة الجواز
5. علّة الحمل على المعنى وتقابلها – علّة القرب والمجاورة
6. علّة المعادلة وتقابلها – علّة الأولى
7. علّة التعويض وتقابلها – علّة الاختصار
8. علّة الأصل وتقابلها – علّة السماع
9. علّة التوكيد وتقابلها – علّة الاستغناء
10. علّة التغليب وتقابلها – علّة التحليل
11. علّة الدلالة (دالة على الحال) وتقابلها – علّة الإشعار
12. علّة الاستثقال وتقابلها – علّة التخفيف

ومن العلل السابقة يتضح أن معنى كل علتين متقابلتين يكاد يتسم بالتضاد، إلا الأزواج الثلاثة الأخيرة فهي تحمل معنى الترادف كالدلالة والإشعار والاستثقال والتخفيف.

ولقد أورد الدكتور محمد وجيه تكريتي في بحثه (العلّة النحوية في شرح الكافية للرضي الاستراباذي (ت 686هـ)[46] أن الرضي قد استخدم كمّا هائلا من العلل، نذكرها للعلم بها، وهي علّة التطفل والإتباع، والاستئثار، والوقاية، والأمن من الكسر، والمحافظة، والخفاء، والالتصاق، ومنع اشتراك، والتأنيث، والعدل، والعلمية، والاستغراب، وعدم استعمال، والمطابقة، والتضاد، والتخفيف، والاختصاص، وشدّة الارتباط، والاتصال، والإجماع، والتبادر، والحذف، وامتناع الحذف، والاستغناء، والتخلل والشنيعة، وعدم الاستقلال، وعدم الاتحاد، واللزوم، وعدم السماح، وقيام قرينة، والبقاء، والمنع، وعدم المنع، والتأثير، والكراهية، والتمكين، وعدم الفائدة، والاحتياج، وعدم الاحتياج، والدلالة، والفرق والتركيب، وقوة الدلالة، والمعاقبة، والعدل، والوصف، وامتناع التخالف، والمساواة، والاطراد، وعدم الاطراد، وعدم وجود سعة في الكلام، والفرع، والأصل ومراعاته، والمزج، وعدم المزج والتناقض، والاستحالة، والاعتباط، وعدم الإحجام، والشذوذ والاحتمال، والتحالف، وزوال العمل والعارضة، والتعسر، والاعتبار، والاستبشاع، وعدم التحقق، وعدم التقدير، وعدم العراقة، ومراعاة التقدم، والتصدر واللبس، والفضلة، والاختصار، والإسناد، وعدم التغيير، والبعد، وعدم البعد، والإضمار، وعدم الإضمار، والسقوط، والطول، والتأويل، والصرف، والقلّة، والخوف، والتأخير، والعرضية، الموطئة وعدم النظير، والتبعية، والإلحاق، والصرف، والتفاوت، والتوهم، والفساد، وكثرة الاستعمال، وكثرة التكرار، وكثرة الدخول، وكثرة الحذف، وكثرة التوسع، وكثرة التغير، وكثرة المشابهة، وكثرة المخالفة والخروج، وعدم الخروج، والحمل، وعدم الحمل، والتنكير، والغالبة، والمجوّزة، والمشاركة وعدم الاشتراك، والجمع، والعطف، وحصول ربط، والبدل، والعموم، والشمول، والتعرية، والإجحاف، وعدم اعتبار، وعدم ثبوت في الكلام عن العرب، والعروض، والفصل، والانتفاء، والعدل، والتحول والصيرورة، والظهور، والوجوب، والزوال، والاستئناف، والعمد، والأصل والقبح، والاستحسان والبناء وترك الترنم، و المقابلة، والتبيين، والتوضيح، والموافقة، واختلاف، والدخول، والاشتهار والنقل، وعدم المصاحبة، والاضطراب، والعجمة، والتكرار، والاستقراء، والإعراب، والحاجة، والإضافة والهدر، والتعذر، والتضمن، والاشتغال، والإبهام، والعوَض، والتناسب، والغائية، والموحدة، والعدم والحاملة، والتامة، والقَرب.

والدارس للعلّة النحوية يجد العلل المستخدمة في كتب النحو، هي العلل التي جاء بها السيوطي و ذكرت عند تمام حسان فهي العلل التي تلزم الدرس النحوي الحقيقي، وهي التي تدور في فلكها غالبية العلل عند النحاة مبتعدين عن العلل التي تدور في باب الجدل أو الفلسفة، أو تدور في باب علّة العلّة أو باب علّة علّة العلّة.

وفي هذا البحث لا يتسع المجال لذكر أمثلة على ما طالعنا من العلل في كتب النحو، وسأقتصر على ما يحقق الغاية ويكشف النقاب عن المستوى التعليلي الأصيل في نحونا العربي:

1. **التشبيه**: القول في العامل في الخبر بعد (ما) النافية الناصبة، ذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بحذف حرف الخفض؛ لأن (ما) حرف غير مختص، وأما شبهها بليس فضعيف، وأما البصريون فذهبوا إلى أن (ما) تعمل في الخبر لأنها أشبهت ليس من وجهين، أنهما تدخلان على المبتدأ والخبر، وأنهما تنفيان ما في الحال، ويقوي الشبهة بينهما دخول الباء في خبرها[47]. فالعلّة هنا المشابهة بين (ما) و (ليس) في المعنى، ومنه قول ابن السراج: وإنما احتمل (ضارب وقائم) وما أشبهها من أسماء الفاعلين ضمير الفاعل ورفع الأسماء التي تبنى عليه لمضارعته الفعل فأضمروا فيه كما أضمروا في الفعل[48].

2. **الفرق**: منها القول في ناصب المضارع بعد لام التعليل: ذهب الكوفيون إلى أن لام (كي) هي الناصبة للفعل من غير تقدير (أنْ) نحو: جئتك لتكرمَني، وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل هو (أنّ) مقدرة بعدها، والتقدير جئتك لأنْ تكرمَني، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما هي ناصبه لأنها قامت مقام كي، ولهذا تشتمل على معنى كي، ومنهم من قال: إنما نصب الفعل لأنها تفيد معنى الشرط وأشبهت (إنْ) المخففة الشرطية للفرق بينها وبين إنْ الشرطية الجازمة[49] والعلتان المذكورتان (الحمل على المعنى، أو الفرق) علتان تعليميتان.

3. **التنظير (النظير)**: من ذلك قول ابن السراج: العطف أخو التثنية، فكما لا يجوز أن ينضم فعل إلى اسم في تثنية، كذلك لا يجوز العطف[50].

4. **النقيض**: النفي بالنسبة إلى المفرد نقيض تأكيده. وقد قال النحاة: إنّ إعمال (لا) في النكرة إنما كان حملا على نقيضتها (إنْ)[51].

5. **كثرة الاستعمال**: فمن ذلك قول سيبويه في المنادى» وانتصاب المنادى عند سيبويه على إنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر. وأصله عنده: يا أدعو زيدا، فحذف الفعل حذفا لازما، لكثرة الاستعمال لدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته[52].

6. **علة التقارب**: نحو قول سيبويه في باب (المضمر) : قال سيبويه: عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى؛ لأنّ معناهما الطمع، والإشفاق، تقول: عساك أن تفعل كذا، تحمله على لعلّ في اسمه فتنصبه به، ويبقى خبره مقترنا بأن[53] فالعلّة التي وردت على لسان سيبويه هي علّة التقارب، وبها علل حمل عسى على لعلّ.

7. **الاختصاص**: نحو قول الفراء في باب (المبتدأ والخبر) وقال الفراء: لولا، هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل[54] فالعلّة التي ساقها الرضي الاستراباذي هنا على لسان الفراء هي علّة الاختصاص، وبها عُلل رفع الاسم الذي يقع بعد لولا.

8. الاستخفاف أو التخفيف: نحو إجازة الفراء في باب المجرورات إضافة الاسمين اللذين ليس في احدهما زيادة فائدة كشحط النوى، وليث أسد، فالفراء يجيز إضافة أحدهما إلى الآخر للتخفيف ومنه ما جاء في الأصول، فمتى وجدت فعلا حقه أن يكون غير مُتعد بالصفة التي ذكرت لك ووجدت العرب قد عدّته، فاعلم أن ذلك اتساع في اللغة واستخفاف، وأن الأصل فيه أن يكون متعديا بحرف جر، وإنما حذفوه استخفافا نحو ما ذكرت لك من ذهبت الشام، ودخلت البيت [55].

9. الضعف، من ذلك ما أورده الرضي على لسان الأخفش في باب المضارع، حيث يقول: وقال الأخفش إنّ الشرط مجزوم بالأداة، والجزاء مجزوم بالشرط وحده لضعف الأداة عن عملين والشرط طالب للجزاء، فلا يستغرب عمله فيه، وأجيب باستغراب عمل الفعل الجزم [56] فالعلّة التي ساقها الرضي على لسان الاخفش هي علّة الضعف عن العمل، وقد علّل بها ما ذهب إليه من أداة الشرط تعمل في فعل الشرط دون أن يصل عملها إلى الجزاء.

10. المجاورة: نحو قولهم في إعراب النعت في: (هذا جحر ضب خرب)، إنّه معرب بالمجاورة فلما جاور المجرور لحقته الكسرة مثله ليتناسب اللفظان في الإعراب [57].

11. الاختصار: نحو قول ابن السراج: ولام الابتداء تدخل لتأكيد الخبر وتحقيقه، فإذا قلت: لعمرو منطلق، أغنت اللام بتأكيدها عن إعادتك الكلام. فلذلك احتيج إلى جميع حروف المعاني لما في ذلك من الاختصار [58].

ونحو قول الرضي الاستراباذي نقلا عن الجرمي إذ يقول في باب الفاعل: واعلم إنّه قد يتنازع الفعلان المتعديان إلى ثلاثة خلافا للجرمي، نحو: أعلمت وأعلمني زيد عمرا قائما، على إعمال الثاني وحذف مفاعيل الأول. وأعلمني وأعلمته إياه زيد عمرا قائما، على إعمال الأول وإضمار مفاعيل الثاني. والأولى أنْ يقال: أعلمته ذلك، قصداً للاختصار [59] والعلّة التي ساقها ابن السراج والجرمي هي الاختصار وعدم التطويل.

12. المعادلة: نحو قولهم في جر ما لا ينصرف بالفتحة إنّه إنما كان لمعادلة نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة [60].

13. الجوار: نحو قول ابن السراج: وأصحابنا يجيزون: غلامه كان زيد يضرب، فينصبون الغلام بيضرب ويقدمونه؛ لأنّ كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله [61].

ومنه ما جاء به المازني حيث ذهب إلى إنابة ذلك مناب مفعولي ظن ومفعولي أعلمت الثاني والثالث تقول: ظننت ذلك، جوابا لمن قال لك: هل ظننت زيدا قائما[62]. فالعلّة التي ساقها ابن السراج والمازني هي الجوار.

14. الحمل على المعنى: نحو قول ابن السراج:» وقد تُخبر في هذا الباب بالنكرة عن النكرة إذا كان فيه فائدة، وذلك قولك: ما كان أحد مثلك، ليس أحد خيرا منك، وما كان رجل قائما مقامك، وإنما صَلُح هذا هنا لأنّ قولك (رجل) في موضع الجماعة إذا جعلوا رجلا رجلاً، يدلك على ذلك قولك: ما كان رجلان أفضل منهما [63].

15. التضمين: ومنها ما جاء في شرح المفصل، في إعراب الأسماء الستة، نحو: وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف لأنها أسماء حذفت لاماتها في حال إفرادها وتضمنت معنى الإضافة فجعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها واحترزنا بقولنا وتضمنت معنى الإضافة عن مثل يد ودم وغد وشبهها مما حذفت لامه [64]. فالعلّة التي ساقها ابن يعيش هي التضمين.

16. التعويض: كقول النحاة في التنوين الذي يأتي للعوض، والميم في (اللهمّ) عوض عن (يا) النداء، والتاء في (عدة) عوض عن الواو التي حذفت في تصريف الكلمة [65].

17. الأصل: نحو قولهم في تقديم خبر ليس عليها: إن الأصل في العمل للأفعال، وهي فعل يعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والمظهرة والمضمرة [66].

18. السماع: هي العلّة التي تخبرنا بطريقة العرب في كلامهم ممن يثقون به من العرب.

من ذلك ما احتج به الكوفيون في مسألة القول في (إنْ) الشرطية، هل تقع بمعنى إذ؟ أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن (إنْ) قد جاءت كثيرا في كتاب الله تعالى وكلام العرب بمعنى إذ [67].

19. التوكيد: من ذلك دخول لام الابتداء لتأكيد الخبر وتحقيقه، والنون التي تلحق المضارع للتأكيد فيبنى معها [68].

20. الاستغناء: نحو قولهم:» فإذا قلت: لعمرو منطلق، أغنت اللام بتأكيدها عن إعادتك الكلام [69].

وإذا قلت نِعمَ الرجل رجلا زيد، فقولك رجلا توكيد لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولا [70].

بعد هذا العرض لمفهوم العلّة وأنواعها وكيف تناولها القدماء والمحدثون، فإن الباحث لا يلمح تلك الحملة الشعواء من معارضي التعليل، فمن هاجم العلل قاصدا العلل الأول أو العلل التعليمية بل عدوها عللا ضرورية، فأغلب النحاة إن لم يكن كلهم قد قبل العلل التعليمية ورآها ضرورية، فقد نظر النحاة الأوائل والمحدثون إلى العلّة وأنواعها نظرة مهمة وأساسية في تقعيد النحو العربي. ولعلّ الأسلم في ذلك مذهب الخليل وسيبويه اللذين ركزا على العلل الأول التي يحتاج إليها في بناء هذا العلم وتعليمه، وعدم الخوض في العلل الفلسفية والجدلية، ولا يعني هذا إهمال جهود السابقين في حديثهم عن العلل الثواني والثوالث، فإنها صادرة عن عقليّة فذّة، وجهود مضنية، وفلسفة محكمة.

النتائج:

خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. الأصل في العلل النحوية القبول وعدم الردّ؛ لأن الغاية منها صحة النطق عند المتكلم.
2. العلل الأولى هي العلل اللازمة لتعليل قضايا النحو ومسائله، وقد أجمع عليها النحاة المتقدمون والمتأخرون.
3. العلل الثواني والثوالث لا ضير من وجودها ولكنها لا تخدم الدرس النحوي للمتعلم والمتكلم، واستخدامها وطرحها قد يضيف إلى النحو تعقيداً وهذا ما يطلق عليه فلسفة العلل النحوية. وهي فلسفة غير عملية.
4. أخالف عباس حسن بضرورة طرح التعليل كله وأشاطره الرأي بضرورة تسهيل النحو وعدم تعقيده بالعلل الثواني والثوالث.

5. الملاحظ على العلل المستخدمة والمنثورة في كتب النحو هي العلل التي تلزم الدرس النحوي الحقيقي، وهي التي تدور في فلكها العلل التعليمية عند النحاة، وابتعد النحاة في أغلبهم عن العلل التي تدور في باب الجدل أو الفلسفة، أو ما تدور في علّة العلّة وعلّة علّة العلّة.

الهوامش:

1. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق (337 هـ)، الإيضاح في علل النحو/ تحقيق مازن المبارك، القاهرة، مكتبة دار العروبة، 1959 م. ط بيروت دار النفائس 1406 ه مج: 5، ص:66
2. ابن منظور، لسان العرب، لبنان، بيروت، دار صادر، ط: 3، 1994، مادة: علل.
3. الفيروز آبادي، المحيط، مادة: علل.
4. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة: علل.
5. الزنييات، باسم حسين أحمد، العلل التعليمية وتطبيقاتها على الإنصاف، بحث منشور على صفحة الانترنت، http://www.moe..27/3/2008 gov.jo/scool/eil/searches/search2.htm
6. بيك، محمد الخضري، أصول الفقه، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ط: 6. 1969، ص: 298
7. ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق عطية عامر، استكهولم، 1963م، ص:42.
8. الزنييات، باسم حسين أحمد، العلل التعليمية وتطبيقاتها على الإنصاف، بحث منشور على صفحة الانترنت، سبق ذكره.
9. تكريتي، محمد وجيه، العلة النحوية في شرح الكافية، بحث منشور على صفحة الانترنت.
10. حسان: تمام، الأصول، المغرب، الدار البيضاء، دار الثقافة، ط: 1، 1981، ص: 195.
11. حسان: تمام، الأصول، المغرب، الدار البيضاء، دار الثقافة، ط: 1، 1981، ص: 195.
12. الزجاجي، الإيضاح، ص: 64.
13. العلل التعليمية وتطبيقاتها على الإنصاف، بحث منشور على صفحة الانترنت، سبق ذكره.
14. حسان: تمام، الأصول، المغرب، الدار البيضاء، دار الثقافة، ط: 1، 1981، ص: 195.
15. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب، ج 1/ ص 48.
16. المبارك، مازن، العلة النحوية، نشأتها وتطورها، لبنان، بيروت: دار الفكر، ط: 3،: 1974م، ص: 71–69.
17. السيوطي، جلال الدين، الاقتراح، حيدر أباد، مطبعة دار المعارف النظامية، ط: 1، ص57.
18. السيوطي، جلال الدين، الاقتراح، حيدر أباد، مطبعة دار المعارف النظامية، ط: 1، ص86.
19. ابن جني، الخصائص، ج: 1، ص 240.
20. ابن جني، الخصائص، ج: 1، ص 173.
21. ابن جني، الخصائص، ج: 1، ص 192.
22. حسان، تمام، الأصول، ص: 165
23. ابن جني، الخصائص، ج: 1، ص 49.
24. السيوطي، الاقتراح، ص: 256، 279، 284.
25. حسان، تمام، الأصول، ص: 198.
26. الأندلسي، أبو حيان، منهج السالك، ج: 9، ص 230.
27. ابن جني، الخصائص، ج: 1، ص 249.
28. الزجاجي، الإيضاح، مج: 5، ص 66.
29. الحديثي، خديجة، دراسات في كتاب سيبويه، الكويت، وكالة المطبوعات، د. ت، ص: 211–208.
30. ابن السّراج، الأصول، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: 3، 1996، ج1، ص: 36–35.
31. الوراق، محمد بن عبد الله، علل النحو، تحقيق محمود جاسم الدرويش 1420 ه، الرياض، الرشد، ص: 85.
32. الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مج: ص65: 38، 39.
33. ابن جني، الخصائص، ج: 1، ص: 251–248.
34. القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ص: 131–130.
35. المنيع، عبد العزيز بن أحمد، العلة عند النحويين، بحث منشور على الانترنت، في 2008/1/27:.http://annales.net / files.asp2
36. مكرم، عبد العال سالم، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، مؤسسة الرسالة، ط: 2، 1990 م، ص: 64.
37. السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، القاهرة، مطبعة السعادة، ط: 1، سنة 1327ه، ج: 1، ص: 21.
38. مكرم، عبد العال سالم المدرسة النحوية في مصر والشام، ص: 73.
39. الاستراباذي، الرضي، شرح الكافية، ج1، ص: 35.
40. الاستراباذي، الرضي، شرح الكافية، ج1، ص: 35.
41. الاستراباذي، الرضي، شرح الكافية، ج 2، ص: 165–164.
42. الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، المقدمة.
43. العلل التعليمية وتطبيقاتها على الإنصاف، نقلا عن كتاب النحو العربي العلة النحوية، مازن المبارك، بحث منشور على الانترنت.
44. الزبيبات، باسم حسين، العلة النحوية وتطبيقاتها على الإنصاف بحث سابق منشور على الانترنت.
45. حسان، تمام، الأصول، ص: 200–199 وينظر العلل التعليمية وتطبيقاتها على ألإنصاف بحث منشور على الانترنت.
46. تركي، محمد وجيه، العلة النحوية في شرح الكافية، بحث منشور على الإنترنت 54–52.
47. ابن الانباري، أبو بكر عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد القاهرة، دار الفكر، د. ت، ج: المسالة 19 ص: 167.

48. ابن السّراج، الأصول، ج: 1، ص: 70
49. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، المسالة 79،ص: 575.
50. ابن السّراج، الأصول، ج: 1، ص: 221.
51. ابن السّراج، الأصول، ج: 1، ص: 201.
52. الاستربـاذي، الرضي، شرح الكافية، ج: 2، ص: 20.
53. الاستربـاذي، الرضي، شرح الكافية، ج: 1، ص: 104.
54. الاستربـاذي، الرضي، شرح الكافية، ج: 1، ص: 288.
55. ابن السّراج، الأصول، ج: 1، ص: 205.
56. الاستربـاذي، الرضي، شرح الكافية، ج: 1، ص: 82.
57. حسان، تمام، الأصول، ص: 202.
58. ابن السّراج، الأصول، ج: 1، ص: 67–66.
59. الاستربـاذي، الرضي، شرح الكافية، ج: 1، ص: 251.
60. حسان، تمام، الأصول، ص: 202.
61. ابن السّراج، الأصول، ج: 1، ص: 99.
62. سلطان، زهير عبد المحسن، المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة، بنغازي، جامعة قار يونس، ط: 1، 1994، ص: 231.
63. ابن السّراج، الأصول، ج: 1، ص: 95.
64. ابن يعيش، موفق الدين يعيش علي، شرح المفصل بيروت، عالم الكتب، د. ت، مج: 1، ص: 51.
65. حسان، تمام، الأصول، ص: 202.
66. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 163.
67. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 632.
68. ابن السّراج، الأصول، ج: 1، ص: 66، ج: 2، ص: 208.
69. ابن السّراج، الأصول، ج: 1، ص: 66.
70. ابن السّراج، الأصول، ج: 1، ص: 138.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. الاستربـاذي، الرضي، شرح الكافية، ج1، ص: 35.
2. ابن الأنباري، أبو بكر عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي عبد الحميد القاهرة، دار الفكر، د. ت، ج: المسالة 19 ص: 167.
3. ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق عطية عامر، استكهولم، 1963م، ص:42.
4. أبو حيان الأندلسي، منهج السالك، ج: 9، ص 230.
5. بيك، محمد الخضري، أصول الفقه، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ط: 6. 1969، ص: 298
6. الحديثي، خديجة، دراسات في كتاب سيبويه، الكويت، وكالة المطبوعات، د. ت، ص: 211–208.
7. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب، ج 1/ ص 48.
8. حسان: تمام، الأصول، المغرب، الدار البيضاء، دار الثقافة، ط: 1، 1981، ص: 195.
9. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق (337 ه)، الإيضاح في علل النحو/ تحقيق مازن المبارك، القاهرة، مكتبة دار العروبة، 1959 م. ط بيروت دار النفائس 1406 ه حج: 5، ص:66.
10. ابن السّراح، الأصول، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: 3، 1996، ج1، ص: 36–35.
11. سلطان، زهير عبد المحسن، المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة، بنغازي، جامعة قار يونس، ص: 1، 1994، ص: 231.
12. السيوطي، جلال الدين، الاقتراح، حيدر أباد، مطبعة دار المعارف النظامية، ط: 1، ص57.
13. السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، القاهرة، مطبعة السعادة، ط: 1، سنة 1327ه، ج: 1، ص: 21.
14. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة: علل.
15. القرطبي، ابن مضاء أبو العباس أحمد، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ص: 131–130.
16. المبارك، مازن، العلة النحوية، نشأتها وتطورها، لبنان، بيروت: دار الفكر، ط: 3،: 1974م، ص: 71–69.
17. مكرم، عبد العال سالم، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، مؤسسة الرسالة، ط: 2، 1990 م، ص: 64.
18. ابن منظور، لسان العرب، لبنان، بيروت، دار صادر، ط: 3، 1994، مادة: علل.
19. الوراق، محمد بن عبد الله، علل النحو، تحقيق محمود جاسم الدرويش 1420 ه، الرياض، الرشد، ص: 85.
20. ابن يعيش، موفق الدين يعيش علي، شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، د. ت، حج: 1، ص: 51.

ثانياً- المراجع الإلكترونية:

1. الزنيبات، باسم حسين احمد، العلل التعليمية وتطبيقاتها على الإنصاف، بحث منشور على صفحة الانترنت، 27/3/2008..http://www.moe.gov.jo/scool/eil/searches/search2.htm
2. تكريتي، محمد وجيه، العلة النحوية في شرح الكافية، بحث منشور على صفحة الانترنت.
3. المنيع، عبد العزيز بن احمد، العلة عند النحويين، بحث منشور على الانترنت، في 27/1/2008:http://annales.net / files.asp2.
4. تركي، محمد وجيه، العلة النحوية في شرح الكافية، بحث منشور على الانترنت،: 54–52.